



## البيان الصحفي للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز حول إقرار مرسومي النفط والغاز

4 كانون الثاني/يناير 2017. المصدر: المبادرة اللبنانية للنفط والغاز (LOGI).

أقرت الحكومة اللبنانية الجديدة خلال جلستها الأولى التي انعقدت يوم الأربعاء 4 كانون الثاني/يناير الجاري، المرسومين اللازمين الذين أدى عدم إقرارهما إلى تعطيل تطوير قطاع النفط والغاز منذ عام 2013.

من دون هذين المرسومين، الأول يتعلّق بتقسيم المواقع النفطية الاستكشافية (بلوكات النفط) والثاني يتعلّق بدفاتر الشروط ودورة التراخيص وبتفاقية الاستكشاف والإنتاج (EPA)، لا يمكن لشركات النفط العالمية تقديم المناقصات على حقوق التنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية.

ترحب المبادرة اللبنانية للنفط والغاز (LOGI)، وهي شبكة عالمية تجمع الخبراء والمهنيين المختصين في شؤون النفط والغاز اللبناني، بإقرار هذين المرسومين كخطوة ضرورية لانطلاق صناعة النفط والغاز في لبنان. ستكون خطوات الحكومة المقبلة دقيقة لتحديد نموذجٍ لكيفية إدارة هذا القطاع وتنظيمه.

من هذا المنطلق، تدعو منظمة "LOGI" مجلس الوزراء إلى:

1- توضيح تفاصيل الخطوات التالية وعملية المتابعة المضي قدماً. هل ستُعقد دورة تراخيص والشروط المسبقة للمشاركة في المناقصات؟ ما هو الجدول الزمني المحدد لذلك؟ ما هي اللوائح أو القوانين الأخرى التي يجب إقرارها؟ إلخ.

2- شمل المجتمع المدني في هذه العملية بصفته طرفاً أساسياً في العملية. ندعو وزير الطاقة والمياه لتنظيم لقاء مع المجتمع المدني لمشاركته تفاصيل جلسة مجلس الوزراء المتعلقة بإقرار هذين القرارين، فضلاً عن توضيح الخطوات التالية وإشراكه في العملية.

3- إقرار قانون الضريبة النفطية من دون أي تأخير. بعد إقرار المرسومين المذكورين، يتعين على مجلس الوزراء، كخطوة ضرورية، مناقشة مشروع قانون الضريبة النفطية وعلى البرلمان التصديق عليه. تدعو منظمة "LOGI" إلى إقرار القانون من دون أي إبطاء لأنه يشكل خطوة حاسمة للبنان لتحقيق التوازن بين زيادة الإيرادات العامة إلى حدّها الأقصى وتشجيع الاستثمار في قطاع النفط والغاز.

4- التقيّد بأعلى معايير الشفافية والإفصاح عن العقد النموذجي في هذا الخصوص. من المهم جدًّا بالنسبة للحكومة، الآن بعد أن صدر مرسوم اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، أن تقوم بالكشف عن نموذج عقد التقيب والإنتاج المنوي اعتماده.

نحن في منظمة "LOGI" ملتزمون بضمان الشفافية ودعم إقرار القوانين واللوائح اللازمة، ورصد تنفيذها وتطوير القطاع بحيث يستفيد جميع المواطنين اللبنانيين من موارد بلدهم. أعرب المواطنون ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية عن ردود فعلٍ متباينة على المرسومين اللذين تمّ إقرارهما. لذلك، من أجل تجنب أي التباس أو سوء فهم أو مخاوف من الفساد، يتعين على الحكومة بناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

لذلك، تحثّ منظمة "LOGI" الأطراف المعنية في الحكومة، بما في ذلك وزارة الطاقة والمياه، وهيئة إدارة قطاع البترول في لبنان، والبرلمان على شمل المجتمع المدني في تخطيط وإدارة صناعة النفط والغاز لأن هذه الموارد ملكٌ لجميع المواطنين.

### نبذة عن منظمة "LOGI"

منظمة "LOGI" هي منظمة مستقلة غير حكومية، مقرّها في بيروت. وهي تهدف إلى تعزيز الشفافية والإدارة السليمة لموارد النفط والغاز في لبنان. تهدف المنظمة أيضًا إلى تطوير شبكة من الخبراء اللبنانيين العاملين في صناعة الطاقة العالمية وتزويدهم بمنصة لتتقيف صانعي القرار والمواطنين اللبنانيين حول القرارات الرئيسية في صناعة النفط والغاز. تقوم المنظمة بالتركيز على التوعية العامة ووضع السياسات والمناصرة لمساعدة اللبنانيين على الاستفادة إلى أقصى حدّ من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لثروة النفط والغاز ولتجنب ما يُعرف بلعنة الموارد.

لمعرفة المزيد، يمكنكم زيارة موقعنا: [www.logi-lebanon.org](http://www.logi-lebanon.org)